ومن ظن الموت في آخره تضيق الوجوب في أوله لأنه مخاطب بالفعل من عند دخول الوقت فلو ترك كان متعمدا للتعجيل وهو معصية كان مُرِّيًا في فعل في آخره فإذا لم يخرج وقته يجرد الاثم والا فاما فعل في وقته المقدر له أداء والا عادة ما فعل في وقته ثانيا للتحلل في الاول والقضاء ما فعل بعد وقت الاداء لتركه أو لوقوع خلل في فعله فيه لدليل غير دليل الاداء لانه لا يقتضيه بمجرد انه لا يدل الا على الفعل المتصف بكونه في الوقت المعين لا مطلقا والاخبار للتقدم والتاخير ايضا ولا قابل به وليس الوقت كالمجلس الذي يجوز التقدم في البيوع ونحوه فلو كان مثله لكان التقدم ولا يكون اداء الا انه استدرك بالدليل والاداء البين بالاستدراك والفوري لمعرفة الله سبحانه والمتراخي كقضاء الدين المؤجل **فصل** والاتيان بالواجب على الوجه الذي اقتضاه الدليل يفيد الاجزاء وهو الخروج من عهدته لحصول الامتثال اتفاقا فلا يلزم الاستدراك لعدم الاخلال بالامتثال والمصلي ظن الطهارة وهو على خلافها محل معفو عنه حتى يعلم لانه محط بذلك والله يقول وليس

عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وفي وجوبه لاخفاء في وجوب الصحيح الاصل ليس المقتضي له دليل غير دليل الصحيح بلا خلاف **فصل** وما لا يتم الواجب الا به ان لم يطق تحصيل الماء للطهور على العادم لم يجب عقلا ولا شرعا ضرورة وان كان مطيقا فمؤد بالى تكليف الفاعل تحصيل الماء ايضا على الخائف لم يجب ايضا عقلا ولا شرعا اسبقا لا وان كان مطيقا فغير مؤد الى ذلك وقيد الوجوب به لفظ الخوان ملكت نصابا حولا زكاة لم يجب تحصيله احماعا وان لم يتمكن به ويجب تحصيله سواء كان شرطا عقليا كترك كل ضد للواجب كقوله تعالى واثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى وفعل ضده اما شرعيا كالوضوء للصلوة لقوله تعالى فاذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الاية او عاديا كغسل جزء من الرأس او آلة كالسيف للضرب او ما يجري مجراها كالنار للاحراق لتعذر الوفاء بالمطلوب لولا ذلك وهو مستفاد من الخطاب بدلالة الالتزام لان صاف الفعل بكونه واقعا عليه ولا تم الفعل محرما عن لوازمه ضرورة ولاستحالة ايجاب الفعل مجردا عما

Copyright © King Saud University